المبحث الثاني
مفهوم التنمية وأهميتها

مفهوم التنمية:

التنمية في مفهومها العام هي التغيير المنشود والتطوير الشامل للمجتمع بكل فعالياته وتكويناته، حتى يفوق على إشباع الحاجات الأساسية لأفراده، ويعمل على تحقيق الرفاهية لهم. (بدران، ١٩٨٩م، /٥)

ومفهوم التنمية في الإسلام يبدأ من مسلمة أن الموارد كلها في السموات وفي الأرض مسخرة لخدمة الإنسان قال تعالى: "وسخر لكم مافي السموات وما في الأرض جميعا منه". (سورة الجاثية، آية ١٣)

والتزام الإنسان في ضوء تسخير الموارد له بالعمل على أن يتحرر المجتمع كأفراد وجماعة من ضنك الحياة وأن يضمن الفرد إشباع حاجاته بما يتلائم مع مستوى المعيشة في المجتمع وذلك من خلال ناتج عمله، أو مما توفره له مؤسسات المجتمع إذا لم يكفه دخله ومن ذلك الأوقاف والزكاة، ويمتد هذا الإلتزام إلى تأمين قدرة الدولة في نفس الوقت على تأمين الأمن بالمفهوم الشامل أي تأمين النواحي الاقتصادية والسياسية والإجتماعية، قال تعالى: "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون" (سورة الأنفال، آية ٦٠)

أهمية التنمية الإقتصادية:

برزت أهمية التنمية الأقتصادية في السياسات الإقتصادية بصورة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث وجدت إهتماما ملحوظا من قبل الدول لتطوير إقتصادياتها باعتبارها مسلكا مؤكدا للتقدم الإقتصادي وعنصرا هاما في التنمية الإقتصادية.

والتنمية الاقتصادية ليست تقدما اقتصاديا ظاهرا بل يجب أن يرافقها تقدما ماديا في الأمة ونطاقها الإجتماعي، وكذلك إعادة تنظيم الإقتصاد بحيث يحدث تطورا في الدخول والصادرات (Todaro) هي لا تعني تنمية المجتمع كاملا بل هي جزء من التنمية الكلية للمجتمع.)

وفي الدول النامية يأخذ الدور الملقى على عاتق الدولة طابعا تنمويا شاملا جميع النواحي الإقتصادية

والإنسانية حيث إن العديد من الدول النامية تفتقر إلى البنية التحتية للإقتصاد من مواصلات وتعليم وصحة. (ecomics,1989, p71٥

والتنمية الاقتصادية يجب أن تحقق ثلاثة أهداف على أقل تقدير:

١- زيادة الإمكانيات وتوزيعها على مختلف متطلبات الحياة وهذا ما تحققه الأوقاف من طعام ومسكن وصحة ...الخ.

٢- رفع مستويات المعيشة برفع مستويات الدخول وزيادة فرص العمل وتحسين التعليم وزيادة الثقافة والقيم الإنسانية، وليس ذلك بزيادة الرفاه فقط بل بتحقيق ذلك على نطاق فردي أوسع وتحقيق طموحات الأمة.

٣- توسيع نطاق الإقتصاد والإمكانيات الإجتماعية على مختلف المستويات الفردية والعامة وتحريرها من الإعتماد على الآخرين والقضاء على الجهل والفاقة(Todaro , p 90)، حيث إن ٣/٢ العالم من الدول الفقيرة. (Mid- Atlantic , 1989 – pp. 29 –43)

ومن أجل تحقيق التنمية الإقتصادية يتطلب الأمر:

١- تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل الإستثمارات الإقتصادية وحشد الطاقات الإقتصادية والإنسانية المتاحة للمجتمع.

٢- تظافر جهود الحكومة مع الأفراد ماديا ومعنويا حتى تتمكن الدولة من حقيق التنمية أكثر عائدا وأقل تكلفة، رغم أن التنمية هذه الأيام ستكلفها أكثر من النواحي البشرية والمادية.
(The American Economic Review, Masch ,1989 , p267).

٣- الدور التوجيهي للسياسة المالية وما تتطلب من حوافزوضمانات (حشيش،١٩٨٣م،٥٣-٥٥، القاضي ٢٣٥-٢٣٦)،

إن نجاح التنمية الإقتصادية يتوقف على عدة جوانب، ومن أهم جوانب التنمية الإقتصادية هو جانب التمويل حيث يشكل عنصرا أساسيا في عملية التراكم الرأسمالي، والتي تعتبر حجر الأساس في كثير من نظريات التنمية الاقتصادية (الحبيب،١٤٠٥، ١٥٥) حيث أكدت كل النظريات التي ظهرت منذ آدم سميث وحتى كينز ومن جاء بعدهم على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية التنمية بإعتبارها المحدد الرئيسي لمعدل وحجم النمو الإقتصادي، ومن المصادر التي تساعد على حصول التراكم الرأسمالي

الأوقاف بكل أنواعها التي شملت كل النواحي المادية والإنسانية.

إن تحقيق تنمية المجتمع هدف تسعى إليه جميع الدول الإسلامية وذلك بإعتباره ضـــرورة إقتصاديـــة للقضاء على التخلف الإقتصادي والتبعية الإقتصادية لأن التخلف الإقتصادي يؤدي إلى انتشار البطالـــة ودوران الإقتصاد في حلقة الفقر المفرغة، وحدوث التقلبات الإقتصادية وعدم الإستقرار الإقتصـــــادي، وإلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي لأن الدولة المتخلفة تعتمد على قطاعات إنتاجية بدائية ولا يقضى على مشاكل التخلف الا بتنمية شاملة. (الطاهر،١٤١٠ هـــ، ٢٥٤،٢٥٥) ومن ثم يتحقق التوازن لأعضـــاء التمع كنتيجة شباع المادي والتوازن الإجتماعي، وبذلك يحس الفرد والمجتمع بالســـــعادة لأن تحقيـــق التنمية واجب ديني لتحقيق معنى الاستخلاف في الأرض وعمارتها. (القرنشاوي،١٤١٠ هـــ،/ ١٧٩-١٨١)، ويتحقق ذلك من خلال الأنظمة المالية الإسلامية كالزكاة والأوقاف والميراث والوصايا.. الخ.